20010208-0001-2

المركز العربي للمعلومات

النهار

٨ شباط ٢٠٠١

٤/١١٠٥
٤٥١٧٤

الاجتماع الأول لهيئة تلقي الشكاوى:
خطة عمل والتقرير النهائي في خمسة أشهر

الاجتماع الاول لهيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين عقد امس في اجواء "جدية" على قول مصادر المجتمعين وبحثت خلاله في امور تقنية وعملانية وكان توافق على التفاصيل التي طرحت بعد مناقشتها. وثمة حرص ورغبة في معالجة موضوع المفقودين والانتهاء من الاجتماعات التي ستعقدها الهيئة توصلا الى طي هذا الموضوع نهائيا. وقد اثيرت صلاحية اللجنة وكان ثمة توافق على ان تكون صلاحياتها مفتوحة وان تستمع الى من يشاء واذا اقتضى الامر ان تستمع الى شهود وتقرر.

وفي هذا السياق تناول المجتمعون امكان اجراء المقابلة الشخصية مع صاحب الطلب في حال ارتأى ذلك على ان تستدعيه الهيئة في ضوء رغبته. كذلك اتفق على طبيعة الاستمارة التي سيملأها صاحب الطلب وهي، بحسب المصادر ذاتها، مثل استمارة اللجنة السابقة تتحدث عن المكان الذي فقد فيه الشخص المعني في الطلب وظروف فقدانه الى جانب المستندات التي تتضمن معلومات وادلة عن المفقود.

وترى مصادر قريبة من المجتمعين "ان المسؤولين الامنيين ابدوا تفهما امام ملف شائك يتطلب حيزا من الدقة". واعتبرت ان من المبكر الحكم على ما سينتهي اليه عمل الهيئة ورأت ان الامور ستتضح اكثر من الشكاوى التي ستقدم وجديتها فضلا عن حركة الطلبات وعددها.

عقدت هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين اجتماعها الاول امس منذ اعلان انشائها. والتأمت في مكتب المدير العام لوزارة العدل عمر الناطور في مبنى وزارة العدل.

وترأس الاجتماع وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية فؤاد السعد وحضره نائب العام التمييزي عدنان عضوم ونقيب المحامين في بيروت ميشال ليان ورئيس لجنة الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان في النقابة عبد السلام شعيب والمدير العام لامن الدولة اللواء الركن ادوار منصور والمدير العام للامن العام اللواء الركن جميل السيد والمدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء مروان زين ومدير المخابرات في الجيش العميد ريمون عازار.

واستمر الاجتماع ساعة و٣٥ دقيقة اذاع بعده الوزير السعد بيانا اشار فيه الى ان عضو نقابة محامي طرابلس اعتذر عن عدم الحضور.

وجاء في البيان: "درست اللجنة الاطار العام لعملها واعتبرت ان مهمتها وفقا لقرار مجلس الوزراء تنحصر في تلقي طلبات الاهالي الذين يظنون ان مفقوديهم لا يزالون على قيد الحياة، وعلى هذا الاساس قررت اللجنة توجيه الدعوة الى الاهالي المعنيين مباشرة لتسلم الاستمارات وتقديم الطلبات وفقا لآلية محددة تعلن قريبا. وستقوم الهيئة بدرس مضمون الطلبات التي تتلقاها وبمراجعة مختلف الادارات الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة المعنية للحصول على المعلومات وجلاء الحقيقة، وعند الاقتضاء الاستماع الى اقوال مقدمي الطلبات. ووافقت اللجنة على خطة عمل كاملة تتضمن آلية تقديم الطلبات ودرسها وجمع المعلومات وآلية المراجعات والمواجهات الشخصية على ان تلتزم اللجنة المهمة المحددة لها في قرار مجلس الوزراء وعلى اساس تقديم تقريرها النهائي بنتيجة عملها في مهلة ستة اشهر من تاريخه".

ورد رئيس اللجنة على اسئلة الصحافيين، فقيل له ان مهمة الهيئة هي معرفة مصير المفقودين وليس تلقي الشكاوى من ذويهم فقط، فقال: "طبعا. ان المادة الثالثة في القرار الحكومي واضحة وتنص على هذه المهمة وتقول "على الهيئة ان تسأل في شأن مضمون الطلبات التي تتلقاها مختلف الادارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية لتقديم المعلومات التي لديها عن هذا الموضوع".

• هل ستسألون عنها المسؤولين في الميليشيات السابقة؟

– طبعا، سنسأل كل المراجع المعنية لنتمكن من الوصول الى الحقيقة.

• الم تتلق الهيئة اي مراجعة حتى الآن؟

– لا. قصدنا اشخاص ولكن آلية العمل لم توضع بعد وكذلك طريقة العمل. انه الاجتماع الاول للهيئة وسيليه اجتماع آخر في الاسبوع المقبل بعد الانتهاء من امور شكلية لا تزال عالقة، عندها تكون آلية العمل قد اصبحت جاهزة ووجد الجهاز الذي سيتلقى الطلبات لنتمكن من القيام بالمهمة في الوقت المحددة.

• اعتذرت نقابة المحامين في طرابلس عن عدم المشاركة في الهيئة وعزت اعتذارها الى ان عمل الهيئة لن يؤدي الى نتيجة؟

– ان نقابة طرابلس مسؤولة عن رأيها ومكانها محفوظ في الهيئة. ومهمة الهيئة محددة في القرار وهي غير قضائية انما مهمتها تقصي الحقائق والبحث عن المفقودين.

• هل الهيئة الحالية انطلقت من التقرير الذي كانت قد وضعته اللجنة السابقة خلال ولاية الرئيس سليم الحص.

– كلا. حددنا ذلك في بياننا الذي صدر بعد الاجتماع. ان اللجنة السابقة وضعت تقريرا ورد فيه نحو الفي طلب تقدم بها اهالي مفقودين لسبب او لآخر في الحرب. ونحن لم ننطلق من المنطلق ذاته اذ نقول اليوم ان الذي عنده مفقود يعتبر انه لا يزال فعلا على قيد الحياة. في اللجنة الماضية ثمة من تقدم بطلبات لاكثر من سبب ويعلمون ان من يسألون عنه لم يعد موجودا في حين اننا نعني وفقا لنص القرار، الاشخاص الذين يعتبر اهلهم انهم لا يزالون احياء.

• سبق ان حددت الهيئة اجتماعا الاسبوع الماضي. لماذا ارجئ هذا الاجتماع وانتقل مكانه من قصر العدل الى مبنى وزارة العدل؟

– القرار ينص على عقد اجتماعات الهيئة في وزارة العدل، ولاسباب تقنية فكرنا في عقد الاجتماع في العدلية ولكننا عدنا الى الفكرة الاساسية والقصة كانت شكلية.

• هل ستكون اجتماعات الهيئة دورية؟

– لم نقرر هذا الامر. سنعقد اجتماعا الاسبوع المقبل لمتابعة وضع آلية العمل واطلاقها، عند ذاك نبرمج اجتماعاتنا مستقبلا. والعمل سيكون سريعا لان مهمتنا محصورة ضمن مهلة ستة اشهر.

• بعد الافراج عن موقوفين في سوريا في كانون الاول الماضي ثمة اشخاص من اهالي المفقودين ذكروا ان اولادهم موجودون في سوريا. هل ستجرى اتصالات في هذا المجال؟

– سنتحقق من كل هذه الامور. ونحن مصممون على ان يكون عملنا بشفافية تامة وان نتقصى الحقائق ونطلع الناس عليها ولن نخفي شيئا على احد.

• هل ستعودون الى تقارير قوى الامن الداخلي خلال الحرب؟

– سنفعل كل ما نراه مناسبا المهم ان يكون لدينا شيء من الثقة بان المفقود المعني لا يزال موجودا، عندئذ سنقوم بكل ما يتوجب لمعرفة كل شيء عنه.

• معلوم انك حليف النائب وليد جنبلاط. الا يشكل لك الامر احراجا؟

– لنبق ضمن نطاق المهمة. انا مكلف رئاسة لجنة في المفقودين لا تستثني احدا ولا تبعد احدا على الاطلاق. لا نريد خلط الامور ولنبق ضمن مهمتنا.

• هل ستصطدم بعوائق سياسية؟

– لا اعتقد ان عوائق ستواجهنا ولو كانت ثمة نية من هذا النوع لما تشكلت الهيئة وعلى هذا المستوى من التمثيل.

• بقيت خمسة اشهر من المهلة المعطاة للهيئة هل تعتقد انها ستنجز مهمتها خلال هذه المهلة؟

– نعم ان شاء الله. وفي حال اضطررنا الى وقت اضافي ليس ما يمنع تمديد المهلة. ولكن آمل في ان نتمكن من الانتهاء من مهمتنا ضمن المهلة المحددة في القرار الحكومي.

• وهل ستعقد لقاءات الهيئة المقبلة في مكتب المدير العام؟

– سنعلن لاحقا الموضوع. المكان موجود ووزارة العدل هي المكان المناسب.

• متى تتوقع بدء تلقي الهيئة شكاوى الاهالي؟

– خلال اسبوع نكون قد اعلنا ذلك.